

يتصل بالامتيازات، ولكن يبدو من كلامه ان يتصور ان الفكرة تستمد قيمتها من صفة صاحبها. وفي ذلك تشويه للحقيقة لان النقاش بين منزهين كلاهما موجود في الجامعات الإسلامية، بين من يرون ان ليس في الإمكان ابداع من ما كان، وأن الاول لم يترك شيئاً للآخر، وبين من يرون الحاجة إلى التغيير، وأمثال الدكتور الفوزان الذين يدافعون عن الزاد والألفية وبل الصدى، وأوضح المسالك كثيرون في كليات الشريعة واللغة، بل إن الدكتور الفوزان شبك الزاد بالألفية، وهذا يدل على أن الاختلاف بين منزهين لا بين تخصصين.

هل يتكلم الصامتون؟!

إنها الكارهون للتجديد، ألا تعترفون بوجود زملاء آخرين لكم كثيرين يريدون التجديد ويدركون أهمية التغيير، وإن لم يرفعوا أصواتهم في الصحف والمنابر، وإن سكتوا وسكنوا، إما لانشغالهم بأمر آخرى، أو إثارة للسلامة، أو تحريماً للهدوء، أو لدفع مفسدة أو جلب مصلحة، أو للياس والقنوط. أحد هؤلاء الزملاء في كلية (ما) للشريعة ومن قسم أصول الفقه نفسه قال لي: مذ بضع عشرة سنة قلت عن زاد المستقنع ورجوت إصلاح المنهج، قلت له ولكن يبدو أنك سكت ولو جهرت براك لوجدت متحمساً ينزع عنك بشت المشيخة. وسينصحك بقراءة كتاب المعاهد العلمية في أصول الفقه وستكون مشكلتك كبيرة، لأنك متخصص في أصول الفقه، وستجد مخالفاً يقول انك عامي في الشريعة، وموافقاً يتحسس الطريق كالدكتور الهويل يرى أنك (راديكالي)، لأنك خالفت (الأصول)، وربما كنت بحاجة إلى ميزان للجرح والتعديل يقوم منك ما اعوج، حتى تؤثر السلامة على الاستقامة.

ومن أجل ذلك أعذر - الزملاء الذين يفكرون بصوت خافت، والذين يؤيدون في المجالس، والذين يتحدثون بهدوء، والذين يحاولون أن ينشروا آراءهم بأسماء مستعارة.

هائل، ترى لم جازت دراسة المنحرفين من أهل الباطنية والعصور الإسلامية القديمة كامرئ القيس وأبي نواس، أم ان دراسة القديم صارت لذة وتقليداً.

إن هذا العصر عصر زلزلة حضارية وإذا لم يتعود الدارس على المناعة الذاتية صار سهل الاصطياد، وإذا لم يستطع المعلم اقناع تلميذه فقد أخفق.

هب أنك فصلت الطالب أو أخرجته من الجامعة، أيا مكانك ان تخرجه من الجماعة، أو أن تفصله من المجتمع.

لن تستطيع هذا ولاذاك، ولكنك تستطيع أن تحاول تعديل المناهج. تعديلاً يجعل العلم نوراً في العقول لا متوناً في الصدور.

هل الخلاف

بين أهل الفقه والأدب؟

بعض الاخوان تصوروا أن الخلاف بين فريقين، قوم يريدون هدم الثقافة الإسلامية وآخرين يدافعون عنها، وهذا شر الأوهام، فكل الفريقين له من الإخلاص والرغبة في الإصلاح نصيب وإن اختلفت الرؤية.

وإنما الخلاف بين نفر يرفضون تجديد الوسائل وتحسين المناهج، ورهط يدعون إلى التغيير ويرون أن التعليم الديني واللغوي بحاجة إلى تنشيط وتنمية وتقوية، وأن ذلك لا يتم إلا بمراجعة المناهج.

الخلاف ليس في قيمة شخص وآخر، ولم يزعم أحد من المنادين بتعديل المناهج أنه شيخ يجب الرجوع إلى قوله.

وأخشى ما نخشاه أن يتصور خالي الذهن، أن الخلاف بين أهل الفقه والشريعة، وبين أهل الأدب واللغة، وأنه بين (أشياخ) أولي فقه ودين، وإساذة أولي شعر وبلاغة، وتاريخ وجغرافيا أي أن معناه أن يتحدث أهل الأدب واللغة، في شئون الفقه والشريعة، وذلك أمر له ما وراءه، ولذلك عذرت من وقف ليدافع عن الشيخ الفوزان، ويثني على علمه، وكنت أود أن يعرف سامحه الله أن المسألة ليست كما تصور، ولا اظن أنه يريد بالإشارة إلى الإلقاب أمراً

نحن نساءل عن طريقة تعليم الفقه، وليس الفقه نفسه! تعديل المناهج يجعل العلم نوراً في العقول لا متوناً في الصدور!

الثالثة: إن رفضتم، فلكم الحق في رفض، ما لا ترونه مناسباً، ولكن ألا ينبغي لكم أن لا تضايقوا الراغبين في التطوير، إن قمع الأفكار لا يجدي.

انظروا إلى الجامعات الأخرى من حولكم، قارنوا أعمالكم بها، تأملوا بعين المقارنة والموازنة تروا كم من استاذ ذي أفكار نيرة، لاقى عنناً إن أراد أن يقدم ثمرة دراسته في جامعة غربية أو عربية، أي تعليم جامعي يقوم على الركود والسكون.

لقد لقي أحد الأساتذة في إحدى الجامعات الإسلامية عنناً منذ بضع سنين، لأنه اصر على استعمال مصطلح (موسيقى الشعر) في محاضراته، ولقي آخر عنناً لأنه قرر على طلبته نصاً من الشعر الحر للسياب فجمع بين معصيتين ذكر السياب وتدریس الشعر الحر.

ترى ألا يجوز في جامعة إسلامية أن يتعرف الطلاب على ما حولهم من تيارات أدبية وفكرية، لتكوين مناعة ذاتية بدلاً من المناعة القائمة على الجهل، في عصر انفتاح اعلامي

(مهمان) ولو كان حصان امرئ القيس. أو جواد طفيل الغنوي. لن ننكر إخلاص المخلصين، ولا حيوية النشيطين، ولكننا نقول لو أن الناس اتجهوا إلى تعديل المناهج فطوروا في كل سنة جزيئاً صغيراً وفق تدرج موضوعي، لوجود أن التغيير ليس انتقالاً من وضع بال إلى آخر جديد، وإنما هو انتقال من شيء مناسب إلى آخر أنسب، استلهاماً لواقع جد، أو لحالة عرضت.

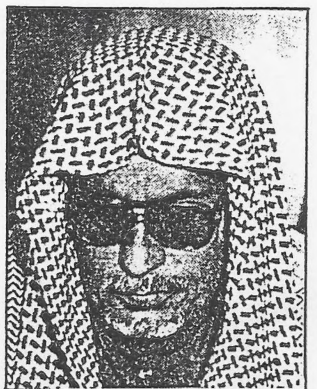
إنها الكارهون للتجديد إن من حق الراغبين فيه عليكم إحدى ثلاث مسائل:

الأولى: إن كنتم ترون أن المسافة بينكم وبين الآخرين غير بعيدة، فافتحوا مجالسكم، وصدوركم ورؤوسكم وتعاونوا على البر والتقوى.

الثانية: أن شككتم في ما يطرح من أفكار تشكك بالمنهاج القائم، فعرضوها للتقييم وعرضوها للنقاش والشمس والهواء. وخذوا ما يتمخض عن هذا وذاك.



حسن المالكي



د. حسن الهويل

آفة التعليم هذه المتون :

يا أهل التربية قولوا كلمتكم

الجزء الثاني والأخير

بقلم: أ. د. عبدالله الحامد

الانغلاق والتقوقع، ولكي تراجع المناهج على ضوء تقييم متجدد لها، لقد أنشأت الدولة في كل مرفق تعليمي قسماً للتطوير التربوي، فماذا صنع مثل هذا القسم في جامعات لازالت بعض كلياتها كما كانت منذ ربع قرن، إن منهاج جامعة الإمام يغلب (التراثية) على (المعاصرة) بقدر أكثر من الحد المناسب، ويغلب جانب المعلومات على الوظيفية، والقواعدية على المهارة والكتابة على الشفوية، وهذه الأمور هي السبب في أن الخريجين أخذوا يضعفون، وذلك ضعف ظهر في خريجي المعاهد، وخريجي الجامعة، ويمكن أن نجد الإجابة عن المدرسين في وزارة المعارف.

● أقولها مرة أخرى: إن التعليم الإسلامي في كثير من الجامعات الإسلامية بحاجة الى تجديد وقد ذكرت منها الأزهر وجامعة الامام، نموذجين، وهذا لا يعني حصر الملاحظات عليهما، ولكنني أتحدث عن ما خبرت طالباً أو مدرساً، من ميل الى الركود في التعليم والادارة.

إننا ندعو الى ترسيخ نظام الجامعة روحاً وقيماً، حيث يصبح البحث العلمي عملاً صامتاً دؤوباً، وأكثر ارتباطاً بالمجتمع والحياة المعاصرة، لا مجرد تحقيق لمخطوط قديم، وحيث يشيع الانفتاح وسعة الأفق، ويضعف

و (هم)، وهذا يقود الى التسابق في أمور لا يحسن فيها السباق، كما أنه ينطوي على مغالطات كبيرة في الحكم على الأشخاص والاتجاهات والجهات. كما أنه يحرم الناس من الاستفادة من التجارب الناضجة في الجامعات الأخرى.

إن يتصور بعض المتحمسين أن كل من يخالفهم مجرم أو معاند أو ضال، فذلك مخاطرة كبيرة، لأنها تحرم من تطوير العمل تطويراً جوهرياً، وإن ذاك تصبح الإسلامية في درس الأدب هي مادة (الأدب الإسلامي)، وتصبح المعاصرة في درس الشريعة هي مادة (الثقافة الإسلامية) وتظل الادارة تقليدية، والمناهج تقليدية، ومن ذمها استحق المؤاخذه فإن كان طالباً فصل، وإن كان معيداً قمع حتى يترك الاعادة، وإن كان أستاذاً ركن أو نقل الى مكان قصي آخر حتى يسكن أو يسكت، تحت ستار المصلحة العامة التي هي الركود والسكون والانغلاق. وهكذا تواد الأفكار، ويظل

الانغلاق، فتجد من يجتهد في امر لا يملك فيه أدوات الاجتهاد، ونجد من يجتهد في امر حدده النظام وتجد من يخطئ، ويزعم أنه من أهل الصواب، وإن ذاك يصبح من يخالفه إنساناً منحرفاً أو فاسقاً أو موقوراً، تجب عليه التوبة، وليس إنساناً يجتهد في أمر يمكن الاجتهاد فيه، وهذه شر الأمور في مجال الادارة والتعليم.

ومن أجل ذلك فأنت تجد الحكم على الآخر حكماً قاسياً في بعض الجامعات الإسلامية، فإذا قرأت بعض المذكرات والتعاميم والقرارات أحسست أن الانغلاق شديد حتى تكاد تتصور أن تلك الجامعة هي الإسلامية فقط، وأن ما عداها علماني وكاننا في أحد بلدان الغرب، مع أن الإسلامية وصف للتخصص يعني أن هذه الجامعة (نوعية) أي أنها في دراساتها تهتم بالمواد الإسلامية فالصفة لموضوع الدراسة، لا لأسلوبها ومنهجها. وذلك أمر يجر هذه الجهات الى وضع معادلة (نحن)

يعملون لهذا البلد الطيب ولهذه الجامعة الفتية بإخلاص في النية، وفخر للأفضل، وسألت الله لهم في إدارتهم العون والتوفيق، وتطلعت الى تجديد في المضمون يواكب تجديد الابنية، ويتناول أساليب التعليم والمناهج والادارة بالتطوير، وهي التي من أجلها تقام الابنية.

إنه في جو لا يسمح بالحوار والنقاش، يصبح فيه الناس مردين خلف الرئيس أو المدير أو الأستاذ وهذا يشل الارادة، ويبطل الشورى التي قام عليها النظام الجامعي، وهو يجر الى أن تصبح الذاتية هي معيار الحكم، بدلا من القيم الموضوعية، وذلك يؤدي الى تشنج يقصي أهل الخبرة ويدني أهل الثقة فيصبح الرأي منوطاً بفتة قليلة، ينضب مع الزمن معينها، ويأسن نمرها، حين يصبح مفهوم التعاون هو الموافقة، وتصبح المكاشفة عداوة وحقدًا، ويصبح ذو الرأي من أهل الضغينة، وهذا يجعل فرص التغيير محدودة، لأن الاطر تعودت على

● ولعل علاج ذلك يتم من خلال بناء المنهج على ضوء الاهتمام بعلم العمل، والمهارات والوظيفية، وقد تكون جامعات أخرى في المملكة أو في بلد عربي بحاجة الى ترسيخ هذه المبادئ، ولكنني لم أتحدث إلا عن ما أملك عليه الأدلة القاطعة، وللآخرين أن يرفضوها، ولكن ليس من حقهم أن يعتبروها سرّاً لا يجوز أن يذاع، وليس من حقهم أن يطلبوا السكوت عنها لأنها موجودة في أماكن أخرى. وليس ثمة داع إلى أن يتصور وأهم أن هذه آراء أناس لا ينتمون الى روح الجامعة، لأن الجامعة اطار اعتباري يلتزم بقيمه الجميع، وهذه الجامعة ليست جامعة زاد المستنقع ولا الفية ابن مالك إنها جامعة ارتبطت بإمام أعلن الجهاد، وآخر جدد الدين وأعلن الاجتهاد ومن الجهاد والاجتهاد نلتبس تجديدًا مستمرًا ويعلم الله أنني ما أبت من سفر فرائيت هذا المبنى الشامخ إلا اغتبطت بما تم من انجاز، وشكرت الله ودعوت للمخلصين الذين

التجديد هامشياً، ندوات ومؤتمرات، ولكن ليس ثمة تكافؤ بين (العمل) و (الجدوى)، لأن الاستفادة من الرأي الآخر ضئيلة، وجانب التخوف قد غلب على جوانب المرونة والانفتاح. ولذلك ينبغي لنا أن نتعود النقد الذاتي العلني، لكي نصلح أخطاءنا، فليس التعليم شركة تخص فرداً أو أفراداً، إنما هو امر يعم المجتمع كله. لم نفترض أننا على صواب وإن الآخرين على خطأ؟ لم لا يكون هجوم الآخرين علينا أيضاً ناتجاً عن أسباب تتصل بذواتنا أو بأساليبنا، أو عن أخطائنا لماذا نحشر كل من خالفنا في زوايا الاجرام والفساد والمعصية.

«متون» تحتاج الى مراجعة

إن بعض هذه المتون لا تناسب عصرنا وإن بعض الكتب كانت في عصرها منارات يهتدي بها السالكون فالتفت لهذا الزمن القديم مراعاة لظروف ذلك الزمن، ومن هذه الظروف قلة وسائل التعليم، وكون التعليم خاصاً، لا تقوم به الدولة، وذلك قبل اختراع الطباعة التي أحدثت ثورة عظيمة في عالم التأليف والثقافة.

وقبل اختراع وسائل الاتصال والمواصلات التي جعلت العلم البعيد قريباً وجعلت الحديد ناطقاً كالمسجل والتلفاز والمذياع والفيديو والكمبيوتر. ألفت لقوم كان الطالب منهم يجلس بجانب شجرة ضئيلة تكاد تعمي عينه، ولا يستطيع أن يقرأ كتباً عديدة لقلة ذات اليد ولصعوبة انتقال الكتاب في زمن كان قارئ يضع سور يسمى (مطوعاً)، وكتاب الخط يسمى (كتيباً) وحافظ الزاد يسمى (شيخاً) ومن هنا فقد كانت مناسبة لقوم مالوا فيها إلى أقصر لفظ في أكبر عبارة ملاحظين تلك العوامل، وكتاب الزاد كتاب نفيس ألفه عالم كبير، نفع الله به أجيالاً،

وتخرج عليه علماء أفذاذ، وشيوخ كبار وقضاة عدول، يعرف الناس فضلهم، ولا يزي بثقافتهم منصف، ولكن هذه المتون ليس صالحة لكل زمان وكل مكان. وليست هي دون غيرها حبل العلم المتين، الذي من تمسك به عرف، ومن تركه هلك فالذي يصلح لكل زمان ولكل مكان هو القرآن الكريم والسنة المطهرة، الذي يصلح لكل زمان ومكان هو الكتاب الذي أنزله



الذي يعلم أحوال كل الأزمنة والامكنة أما مؤلف زاد المستقنع، فلم يقل إن كتابي صالح لكل زمان ومكان. ولذلك نتساءل ألا زال الزاد خيراً ما يقرر أم أن الوقت وأحواله يتطلبان مراجعة المناهج، هذا ما نقوله، فإن كان لديكم دليل فهااتوه. والشيخ محمد بن إبراهيم عالم كبير، له فضل مشهور، فقد أسس رحمه الله وعلم ونفع الله به خلقاً كثيراً، وله زملاء وتلاميذ علماء فضلاء منهم من ذهب إلى مولاه، ومنهم من لازال يعطي وينفع الله به طلاباً ومريدين كثيراً.

ولكن هذا لا يمنع من مراجعة المنهج فرب أمر صلح لجيل ماض، لا يناسب الجيل الحاضر، وكل يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب ذلك القبر كما قال الامام مالك.

وهذه ملحوظات على الزاد، إن كانت صواباً رجوت من الاخوان المشائخ، وهم أهل النصفة والعدل، الرجوع إليها، وإن كانت خطأ رجوت بيان خطئها، بأسلوب مقنع:

هذه عيوب «زاد المستقنع»:

الأول: عدم الوظيفية: إن الكتاب يعرض أحياناً معرفة لا يحتاج إليها الدارس العادي ونحن في وقت ينبغي أن نرتب الأولويات، فالأولى ما نحتاج إليه، فإن فضل في الوقت شيء. فلا مانع من التوسع فيما هو غير أولوي.

ونحن بحاجة اليوم إلى أن نكرس مقولة العلم للعمل، فالعلم ليس ترفاً ثقافياً وليس معرفة مجردة في مجتمع نام، إنما تكتسب كل معلومة أهميتها وأولويتها بقدر نفعها للإنسان يجب أن يتحول العلم إلى سلوك، وإذا لم يتحول إلى سلوك فهو ترف وتجريد لا تحتاج إليه الأمم الناهضة، فالكتب في المكتبات كالأدوية في الصيدليات، والطبيب الحاذق هو من يختار علاجاً من الصيدلية يناسب المريض، أما من يعتقد أن هذا الكتاب صالح لكل زمان ومكان، فهو كمن يعتقد أن هذا العلاج صالح لكل شخص لكي يتحول العلم إلى سلوك ينبغي أن يكون العمل هو هدف العلم، وأن يبرمج العلم لتحقيق العمل، أي أننا ننادي بـ «الفقه التعليمي» الذي يراعى فيه ما يحتاج المتعلم ويربط فيه بين الاحتياج والمشكلات، ويكون الفقه التعليمي للطلاب في التعليم العام، ويترك التخصصي للدراسات الشرعية العليا، وهذا يقتضي أن تتضمن مادته ما جرت عليه الفتوى

في المملكة، من قضايا واحكام، كفتاوى ابن باز وابن عثيمين وابن ابراهيم وابن سعدي والقرطبي وغيرهم من من عالجوا القضايا المعاصرة. وهذه الآراء ليست موجودة في الزاد، بل إن في الزاد أموراً ليس عليها العمل اليوم عدد منها الباحث حسن المالكي عشرات، ومنها ما لم يذكر، وسواء اسميت مخالفات كما فعل المالكي، أم آراء اعتبرها علمائنا مرجوحة، فصار مدار العمل على غيرها، فذلك يدعو إلى كتابة ما عليه مدار العمل في الفقه التعليمي لكي يصبح الفقه التعليمي وظيفياً. الثانية: التركيز على ما يخطئ الناس فيه من باب علاج الأخطاء الشائعة، فالمسألة النادرة لا ينبغي أن نقدمها إلى الطلاب المبتدئين، وأن نكتفي في عرض المادة لهم بما يشيع

الثاني: وهذه الكتب تعود على التقليد لأنها لا تذكر الدليل، وقد يقول بعضهم كيف يدرك العامي الدليل قلت: إن طالب المعاهد العلمية ليس عامياً، ليس يدرس أصول الفقه والتفسير والحديث فلم درس هذه المعارف، إذا كان غير قادر على (اتباع) الرأي بعد فهم الدليل، ثم ليس تعويد الناس على الاستشهاد بالقرآن والحديث وتحفيظهم الشواهد والأحكام فيهما خير من تحفيظهم هذه المتون، وهذا ما جرت عليه الفتوى، في المملكة وغيرها اليوم، فلا تكاد تسمع مفتياً إلا وهو يستدل بالآيات والأحاديث. إن نظام التعليم الحديث أشاع العلم والوعي، ومحا الأمية الحرفية والثقافية، فصار المجتمع رجالاً ونساء كتاباً وقراءً ومن لم يستطع أن يقرأ الكتاب والجريدة هم مؤثر المذياع والتلفاز. إن نمط إيراد الحكم دون دليل من القرآن والحديث يتواءم مع الثقافة التي تخاطب الذاكرة، ولا تهتم ببناء الوجدان والتفكير.

الثالث: غموض عبارات هذا الكتاب، وقد ذكر الشيخ البليهي أن من أهداف كتابه توضيح بعض فقرات فيها غموض على المبتدئين من طلاب العلم، والشيخ البليهي رحمه الله تسامح في التعبير عن الغموض الذي في الزاد لأن الزاد غامض جداً، فليس أدل على ذلك من أننا نجد مُعدل المتن في كل صفحة ثلاثة أسطر، ومعدل الشرح خمسة

لم يقل مؤلف «زاد المستقنع» إن كتابي صالح لكل زمان ومكان!

لقد صارت هذه «المتون» قواعد وسلمات في التعليم

فصارت عادات تعليمية، من ناقشها فقد «أجرم»!

ومنها الضمان ومنها أعمال البورصة والعملات ومنها حساب التوفير والحساب الجاري وحساب الشركات والوان من انواع التعامل في الاقتصاد والتجارة وانواع من البنوك والأسهم، اقليل من المهم تعريف المسلم بأحكامها؛ بدلا من ذلك العرض المجتزأ. وتطور الطب فلم تعد الجبيرة واللفافة كافية فيه، فظهرت العمليات الجراحية ونقل الأعضاء وإبر العضل والوريد وقطرات الأذن والعيون، وصار معجون الأسنان أكثر استعمالا من السواك، ليس من المهم أن تذكر أحكامه هناك؟

إن من يقرأ باب الزكاة يُخيل إليه أن أكثر أموال الناس هي البقر والغنم والابل وقد كان ذلك من قبل، أما اليوم فقد تغيرت الحال، وصارت أكثر أموال الناس في العقار والأسهم والسيارات والمباني والعمائر.

الوضوء والاستحمام الوان من الأحجام والألوان ولا زلنا نقدر بالقربة والقلة، وفي باب الحدود والمسكرات جذت على الناس الوان من الخمر والمخدرات «كالوسكي والحشيش والدخان» ولا زلنا في عصير العنب والشعر، وفي أحكام المرأة جذت ألوان من العطور وأدوات الزينة وعادات الحياة الجديدة في لباس المرأة وحجابها، وعملها وراتبها وسفرها. وذلك يستدعي أحكاما أسهل وأوضح وكان القياس القديم للوقت بالشمس التي تتابعها العين المجردة فظهرت الساعة جهازاً دقيقاً وظهرت المراد، إلا يمكن أن يستعان بها في تحديد أوقات الصلاة بدلا من المعلومات المجهلة؛ وكانت الإبل والحيوانات والسفن أكثر وسائل السفر القديم، فصارت السيارة والقطار والبخرة والطيارة، وجذت

أحكاماً تغيرت، أحكاماً لا يحتاج إليها الذي يعيش في هذا العصر، لاعتبارات عديدة، ومثل ذلك الزيوت النجسة التي تستخدم للاضاءة وكان تقدير الأمور كالزكاة بالدينار والدرهم والمثقال والرتل والواقي فصار بالسبائك والجنه والدينار والريال والدولار. ومن ذلك أحكام العبيد والإماء، والعنق والمكاتب، وأمتهات الأولاد والاستبراء، وهي أمور، تشيع أيضا في النكاح والحدود والجنايات، ومثل ذلك الصيام والأدوية والأمراض وجزاء الصيد من النعام وبقر الوحشي والحمار الوحشي والغزال. فأين هذه الأنعام الآن وأحكام الجهاد وما يتصل به من قسمة الغنمية بين الفارس والراجل، والقياس بالقفيز والميل والفرسخ. وقد جذت أحكام يدعو إليها العصر، فأحكام أهل الذمة بحاجة إلى

وعشرين سطراً أي إن نسبة المتن للشرح هي ٣: ٢٥ كل سطر من الزاد إذن يشرح بثمانية أسطر، فإذا كان الشرح تحصيل حاصل فهذا عبث، وإن كان النص صعباً فقد انتهى الخلاف.

ومن من يشرح الزاد أيضاً الشيخ الفاضل صالح الفوزان، الذي أشار: أن الزاد سهل، وأنه ليس بصعب، ولقد طبق نفس ما فعل الشيخ البليهي رحمه الله. ولعلك تجد معدل الصفحة صفحة المتن - ثلاثة أسطر، ومعدل الشرح خمسة وعشرين سطرًا، كما اطلعت على جزء منه، وهو ما فيه باب الفرائض وهذا يدل على أن الزاد صعب، وأن عباراته غامضة، إن لم تكن كلها فإن فيها عبارات غامضة كثيرة. وإذا كان الشيخ الفوزان يرى أن كتاب الزاد سهل، فلم كتب عليه هذه الحواشي المطولة. ضعف المنهجية والتنظيم:

الرابع: مسألة أخرى لا تخفى على شيخ ولا طالب علم، أن الكتب القديمة ينقصها التنظيم العلمي الحديث بما فيه من وضوح ودقة، وتبسيط، ومنهجية إقناع بحيث تتحول الأفكار إلى نظريات يقنع بها الناس ويقتنعون، وهذا ما نجد مثلاً في الفرق بين زاد المستقنع وما لف لفه، وكتاب (فقه السنة) للسيد سابق. ومن شاء منكم فليقارن بين بداية الزاد، وهي باب الطهارة وبداية فقه السنة ليري الفرق بين ما نقصده بالتأليف الحديث والتأليف القديم، التأليف الحديث يخاطب الوجدان والعقل والعاطفة، والتأليف في الزاد يخاطب الحفظ والذاكرة، وهناك فرق بين الأمرين لأن التأليف في مثل الزاد معلوماتي، جاف يهتم بالتعريفات والتأليف الحديث تربوي يهتم ببناء المفاهيم والإقناع وقارن إن شئت بين أسياق الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة وسياق متن الزاد إن هناك أموراً جرى عليها الناس في التأليف الحديث، ينبغي أن يصير إليها التأليف مثل التنظيم، تنظيم الأبواب والشمول للمسائل.

أين فقه الواقع:

الخامس: على أن في الكتاب

نعرف في الزاد عن قضايا انتهت أكثر مما نعرف عن أحكام البنوك والعقارات والمقاييس المعاصرة

وينبغي أن تعالج أبواب الفقه هذه الأمور قبل غيرها أو مثلاً، لقد أصبحنا نعرف عن الإبل والدينار والفرسخ والمزادة والقفيز أكثر مما نعرف عن أحكام البنوك والعقارات والمقاييس المعاصرة.

ونحن بحاجة إلى فقه جديد يعتمد على الكتاب والسنة، ويختار من أقوال أئمة المذاهب ما يستعين به في فهم آية أو توضيح حديث، ويختار من فتاوى العلماء والمشايع المعاصرين، كابن باز وابن إبراهيم وابن حميد والمودودي وأبي زهرة ونحوهم ومن أحكام القضاة في الأمور المعاصرة ما يصلح مادة خام لبناء فقه «تعليمي معاصر».

وقد يقول بعض الناس إن المدرس من خلال تدريسه يعرض هذه الأمور، وتقول إن حال المدرس أضعف من أن تعالج هذه الأمور، ولو كان أحد من هؤلاء المدرسين يعالجها لوجدت له

أحوال تحتاج إلى استنباط أحكام في بيان قصر الصلاة ومدة السفر وتحديداتها، وكان تحديد المسافة بالفراسخ فصار بالأميال والأكيال، وكان الوزن بالصاع والمدر والنصف فصار بالأكيال، إلا تحتاج هذه الأحوال إلى معلومات أقرب وأسهل من سياق المعلومات القديمة، وقد جذت على الناس البسة عديدة شاع فيها التساهل؟

بما فيها من البسة جلدية لحيوانات كثيرة؟ لم يتعرض لها الفقه القديم، الذي جاء بأحكام تتصل بلباس ذلك العصر كالجلباب والدرع والقلنسوة ونحوها، وجذت على الناس اشربة وأطعمة شتى كالبيرة واللحوم والأجبان ودخل لحم الخنزير في كثير من المبيعات، إلا يستلزم ذلك أحكاماً تقرب للناس الحلال وتبين لهم الحرام؟ وقد جذت على الناس معاملات مالية شتى منها التأمين

توسيع. ومراعاة لروح العصر والعلاقات الدولية، وقد جذت على الناس أحكام جديدة في البيع والزكاة والربا والبنوك والصدقة والزكاة والوقف والوصية، والشركات والزراعة والتجارة والسباق وإحياء الموات والمرأة والأطعمة والزكاة فأين هذا من الزاد؟ ومن ذلك تقسيم البلدان إلى دار حرب ودار اسلام ودار عهد وهي أمور صارت بحاجة إلى عرض آخر في هذا العصر. وفي الزراعة تطورت أمور تتصل بإحياء الموات وزراعة الأرض، والوسائل الحديثة في الري، أليس من المناسب أن يتعرض لها الفقه المدرسي؟ وفي باب النظافة والطهارة تغيرت أمور في قضاء الحاجة وطرق النظافة الوان من الصوابين والمناديل والورق والمعاجين ولا زلنا في الاستجمار غسل النجاسة بالتراب. وفي باب تحديد مياه

يكفى بتدريسهما في الجامعة، وإن كان سهلين أفلا يقصران على التعليم الثانوي:

ترى أين مكان آراء التربية وعلم النفس من بناء المناهج؟ فإن كانت هذه الآراء سليمة وجب علينا بناء المناهج، على أساسها، فإن كانت غير سليمة وجب حذفها من مقررات التعليم. أين التدرج في عرض المعرفة، والانتقال من الحسي إلى المعنوي ومراعاة أحوال السن.

يا أهل التربية قولوا كلمتكم:

أرجو أن يشارك أهل التربية في النقاش في الموضوع، فما رأيهم في كتاب الزاد والالفية وهل تنطبق عليهما معايير الكتب المدرسية في التعليم الثانوي.

بل ما رأيهم في مقولات الدكتور الفوزان التي كررها مراراً كقوله الذي أشرت إليه عن أن التعليم تلقين ثم استنتاج، وأنه حفظ ثم فهم، ورفضه أن يؤخذ رأي الطلاب في الكتاب حين أشرت إلى أن من وسائل تقييم الكتب والمقررات توزيع استبانة على الدارسين ليدلوا برأيهم حول الكتاب والمادة. ويبدو أنه حفظه الله قد فهم كلامي على غير ما أردت إذ ظن أنني أدعو إلى أن يحكم الطالب في ما يدرس، ولم أقصد ذلك، بل قصدت إلى أن الطالب هو الهدف من الكتاب والتدريس فينبغي أن يعرف قدرته على فهم الكتاب، فإن كانت المشكلة في أسلوب الكتاب وطريقته غير وغيرت طريقته ولو كان لابن مالك أو ابن قدامة. فكيف يسخر الشيخ الفاضل من هذا المبدأ الجيد ويقول «هذا من أصول التربية الغربية». ونحن لا نعرف بها لأن تربيتنا الإسلامية والحمد لله تغنيها عنها، فهي التربية النافعة، وليس فيها ما ذكرت» والله لو أن ابن قدامة أو غيره من من درس كتبهم الموجزة أو الصعبة للنائشة شاهدوا عصرنا لقالوا دعوا كتبنا وخذوا ما فيها من مفاهيم وحقائق، وصوغوا بأسلوب عصرهم، بطرق تتماشى مع زمنكم، خاطبوا الناس على قدر عقولهم، وكلموهم بلغاتهم. تحبون أن يكذب الله ورسوله؟

ترى ما رأي أهل التربية والمناهج؟ هل يفضلون بإبداء رأيهم في هذه الأمور؟ وما رأي أهل التربية الإسلامية أيضاً في هذا النقاش.

لسنا نطعن في ابن مالك ولا في ابن قدامة ولا في نحوهما. أولئك مؤلفون اجلاء، وتلك كتب قيمة، وقد ناسبت أجيالاً ماضية، ولكنها اليوم لا تناسب الجيل الحاضر.

إن من الواجب أن نبني هذه المناهج على ثمرات علم التربية وعلم النفس وعلم اللغة.

أيها الكارهون للتجديد في الجامعات الإسلامية لماذا تدرسون التربية وعلم النفس في أقسامها، وترزرون عن تطبيقها.

لماذا تنظمون المناهج في ميدان تعليم اللغة العربية للمستغربين على الأفكار اللغوية الحديثة. وعلى آخر ثمرات البنائية والألسنية وترفضون تنظيم مناهج التعليم العام والجامعي واللغوي والديني على أساسها.

لماذا تقام الندوات وتؤلف

التقليد أصالة فهذا والله الداء العياء. من النكت التي يتطرحها بعض الأخوان في التعليم الديني العالي، مسألة دارت حول شروط أبحاث الترقية إلى درجة استاذ أو استاذ مشارك، ومن ضمنها الأصالة والابتكار، قال محدثي وقد تسوّم في تطبيق هذا الشرط على بعض أقسام الدراسة الجامعية الدينية بحجة عجيبة هي أن التاصيل في الفقه لا يمكن، فمن سيبكر ويوصل، بل قال أحد أصحابنا إن هذا الشرط خاص بالأدب ونحوه. ترى اليس من التاصيل عرض المعرفة بأسلوب حديث.

المتون والتربية

أيها الكارهون للتجديد، تعالوا وتاملوا واقع المنهج اللغوي والديني. الضعف اللغوي وصل إلى أساتذة اللغة أنفسهم، كتبكم لا

كتاباً على غرار كتاب فقه السنة متحرراً من التقليد والمذهبية، وقد يقول بعضهم إننا نذكر هذه الأمور في الهوامش، قلت سبحان الله! هل أصبحت حياتنا هوامش على المتن؟ أصفرت حياتنا حتى صارت مجرد هامش على كتاب قديم.

السادس: الافتراضات

ومن ذلك هذه الافتراضات الكثيرة التي لا يقرأها الإنسان حتى يشهد لمؤلف الكتاب بالبراعة والذكاء ولكن الانشغال به اليوم انصراف عن الغاية إلى الوسيلة، وانصراف عن الواقع المعاش إلى الخيال، وفي ذلك تعجل وتكلف نهى الله عنه وليس من البراعة ولا من الذكاء أن نقرر هذه الكتب بعد أكثر من بضعة قرون من تأليفها.

السابع: ومن عيوب هذه الكتب أنها تمنع من التعلم الذاتي، فكل كتاب يحتاج إلى شرح مع أنها من العلوم الانسانية،

ونحن لا نقول أيضاً إن كل هذه الكتب غير مناسبة ولكن ندعو إلى مناقشة كل كتاب على حدة، فإذا ثبت أنها مناسبة فذلك خير وذلك يعني أنه يمكن أن نصير إلى الرأي التوفيق الذي طرحه الدكتور أبو أحمد حسن الهويل، وهو أننا لا نستغني بالزاد، ولا نستغني عنه.

وإذا كان الشيخ المفتي محمد بن إبراهيم قبل بضع وثلاثين سنة قد رأى تقرير هذا الكتاب، فقد يكون ذلك مناسباً في بداية نهضة علمية ودينية، لأن الذي يبدأ محتاج إلى الاستفادة من الأعمال السابقة والاستعانة بالجامعات التي سبقت، ولكن الاستمرار على هذا النهج كالقول بأن الأول ما ترك شيئاً للآخر وهو أمر يدل على التقليد، إن ذلك كان بداية الشوط ولم يكن نهايته، لقد تجاوزنا طور النشأة، ومن المناسب أن نتطرح أفكاراً لتعميق هذا الجانب لكي تظهر ثمرة الخبرة في التدريس الجامعي، ويتم التجديد على أساسها.

عندما نقلد الكتاب القديم ونقرره، ينبغي أن نعترف بأننا لا نقرره لفضله، بل لعجزنا عن التجديد، فلنكن صرحاء مع أنفسنا، فإن نكون عاجزين عن التجديد هذا شيء، وإن تكون عاجزين عن التجديد ونحاول التجديد هذا شيء حسن. أما أن نعجز عن التجديد ونسمي

حسن
الملكي



د.
حسن
الهويل



التوصيات لإصلاح المناهج، ثم تحفظ في الأضابير «يا أيها الذين آمنوا، لم تقولون ما لا تفعلون».

لقد صارت هذه المتون قواعد مسلمة في التعليم فصارت عادات تعليمية، من ناقشها فقد (أجرم) حتى صار الكتاب الواحد، يكرر في التعليم العام والجامعي، فتجد زاد المستقنع والفيه ابن مالك يدرسان في المعاهد العلمية وفي الجامعة، فيأتي الزاد في المعاهد مقروناً بشرح للفوزان أو البليهي ويأتي في الجامعة مقروناً بشرح البهوتي (الروض المربع) وتجد ألفية ابن مالك أيضاً مرفقة في المعاهد بشرح ابن عقيل، وفي الجامعة بشرح ابن هشام.

ترى أي منهاج تربوي يوافق على أن يتكرر الكتاب الواحد للطالب الواحد في مرحلتين مختلفتين؟ فإن كان الزاد والالفية صعبين أفلا

تغني، وطرقكم لا توصل، وطبكم لا يشفي، فلا تتمسحوا بالحفاظ على التراث واللغة الدين.

ثمرة الفياتكم ومتونكم هي في المتخرجين، لا ترموا التهم على الجهات الأخرى، فإذا قصرت الجهات الأخرى، فلم اجتاز الطالب حواجز الامتحان الجامعي، وإذا كنتم لا ترون استمعوا إلى مناقشة إحدى الرسائل من خلال الإذاعة، عشرات الأخطاء النحوية، وبضع ساعات من الملاحظات، يمنع بعدها الطالب درجة الامتياز ومراتب الشرف ويوصى بطبع رسالته، رغم هذه الملاحظات والأخطاء لقد ضعف الطالب رغم أنه يحمل بين يديه أضواء ابن عقيل، وكاد يقع في المهالك رغم أن دليله أوضح المسالك.

ولا كفاه زاد مسافر، ولا بل صداه قطر ندى، فأتقوا الله في الجيل الذي يضعف بين أيديكم.

التجديد والتخطيط للمناهج

التي تغني النص وتثريه لكان قبوله لدى الدارسين والتلامذة أكثر ظناً وبقاءً. وتترك المسائل الخلافية العقيمة التي اجتهد علماء القرون الأربعة الأول من الهجرة في تحريرها والإضافة إليها للدارسين المتخصصين في النحو.

والزاوية الثانية التي أريد الوقوف عندها: هذه الجحافل من الخريجين والدارسين التي تقف منتظرة الحصول على وظيفة في الدولة أو القطاع الخاص من خريجي الأقسام النظرية: اللغة العربية، علم النفس، الاجتماع، الجغرافيا، التاريخ، وغيرها كثير.. متى نجد حلاً لهذه المعضلة المستحكمة التي كلفت الدولة كثيراً في إحداث وظائف ملائمة، وشقت على الخريجين في هذه الأقسام بتحمل الانتظار الطويل..

إنني أرى - كما رأى غيري كثيرون - أن نتخفف كثيراً من القبول في الدراسات النظرية، وأن نقتصر على العدد القليل الذي يفي بالحاجة في كل سنة؛ لأن التعليم - هنا في بلادنا - ليس ترفاً، وإنما هو ضرورة ملزمة، يحتاج لها المجتمع عامة، ولكل جانب اجتماعي حاجته الماسة من المتخصصين والدارسين ممن يجيدون الطب مثلاً، أو الهندسة، أو الكمبيوتر، أو الرياضيات، أو الجيولوجيا، أو الزراعة، أو علوم الغذاء، أو التطبيق الصناعي المهني. ونحن نرى الشواغر الوظيفية في كل قطاع من هذه التخصصات، ونزعم أن الحاجة ستظل ماسة لها لسنوات طويلة مادامنا نصد عن الكليات العلمية أفواج الراغبين إلا من كان تقديره يفوق ٩٠٪، وما دمنا فاتحي الكليات النظرية كحل انقادي يقي الشبان من البطالة؛

وتريد أن نذهب لنضرب المثل بالدول التي حققت نجاحاً باهراً في تقدمها المدني كالـيابان أو كوريا، فعنايتهم بالدروس العلمية التطبيقية من طب وهندسة وصناعة تبدأ مبكرة بحيث يبدأ التخصص في المرحلة الثانوية، مع حوافز تشجيعية لمن يلتحق بهذه الأقسام؛

على حين نصد - نحن - من يريد الدرس العلمي التطبيقي بعوائق تنظيمية متعددة، ونسهل القبول المطلق للراغبين في الكليات النظرية؛ فمادام نقول عن هذا المسلك التخطيطي وبلادنا لازالت تنتظر قفزات قوية في البناء والتطوير؛

إنني لا أرى حاجة ضرورية لهذه الأعداد الهائلة التي تجيد شيئاً من علوم الجغرافيا أو التاريخ أو علم النفس أو الاجتماع، فقد غدا كثير من هذه العلوم معروفاً من باب الثقافة العامة؛ ثم يكفي أيضاً من علوم العربية لكل متعلم ما يقيم اللسان والأسلوب، ويحفظ قواعد الكلام العربي القصيص من العبث والتخطيط، وتدع الفقه في قواعد اللغة، والتبحر في خلاصات النحاة للمتخصصين، وإذا وصلنا إلى مرحلة من الاكتفاء العلمي، وسددنا ثغرات واسعة متعددة في بنائنا المدني والاجتماعي فإننا بعد عقود من الزمن قد نزيد على الخمسة نزع المسألة في الدرس الأكاديمي للدراسة ذاتها فقط.

فالدعوة الكريمة ليس هدفها التجديد للمناهج فحسب، وإنما التخطيط للحاجة أيضاً؛ ونحن يقرن التجديد الواعي السديد بالتخطيط المدرك لغايات المجتمع ومرامييه فإن الثمرة ستكون تقدماً وإنجازاً.

●● أقرنا في العديدين السابقين مسألة على جانب كبير من الأهمية: تلك هي قضية تجديد مناهج التعليم: فقد كتب لدينا في صفحات الثقافة أ.د. عبد الله الحامد مثيراً تساؤلات حول المنهج الديني واللغوي الذي تقدمه بعض جامعاتنا؛ وضرب المثل بكتب عدة لعل أبرزها كتاب «زاد المستقنع» في الفقه، واللفية ابن مالك في النحو، وما يتبع الأول من شروح كالروض المربع في شرح زاد المستقنع لابن قدامة المقدسي، وشرح ابن عقيل وابن هشام للآلفية؛

وتأتي إشارة هذه المسألة استجابة للدعوة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - يحفظه الله - حين دعا إلى ضرورة البحث في تجديد مناهج التعليم وإقرار ما يلائم احتياجاتنا، وإبقاء الأصول الثابتة التي لا غنى عنها، وإضافة ما ينفع ويفيد.

وساتناول هذا الجانب من زاويتين: الأولى طبيعة المناهج القديمة، والثانية: الفائدة من تخريج هذه الأعداد الكبيرة من دارسي العلوم النظرية في كل سنة.

ولأتحدث عن تجربتي المتواضعة في التعلم: فقد درست الزاد حفظاً، وشرحاً، وكان شيعي - أتابعه الله وأنا بصيرته - يلزمنا في كل يوم - وفي كل يوم درس فقه - بحفظ أربعة أسطر من «زاد المستقنع»، وحين نؤدي هذا الواجب (أربعة أو خمسة أسطر) نتابع الدرس بقراءة موسعة في «الروض المربع»، مع ما يلزم من تدوين لشروح جديدة وإملاءات آخر مفيدة.. وقد أفدت كثيراً من هذه الشروح: بيد أنني واجهت معضلة كبيرة في فهم كثير من المصطلحات الفقهية، والمسائل، والأمثلة والنماذج التي تقصت ونصرت ونسيها الناس، ولم يعد لها وجود في حياتنا اليومية، وكنت - كغيري من تلامذة المرحلة الثانوية بالمعهد العلمي - أحفظ كثيراً من هذه الأسطر دون وعي بما تعنيه، أو يعني بها المؤلف؛ وكثيراً ما بلغت بنا الحيرة مبلغها حين نتداول الرأي في مسألة فقهية نادرة الحدوث.

وفي النحو: تظل الآلفية لابن مالك - رحمه الله - ثروة كبرى، توجز أحكام النحو وعلله: غير أن من يُعنى بها طائفة من المتخصصين الذين يلزمهم التوسع في فهم العلل والاختلاف والراجح والمرجوح إلى درس مزيد من الشروح والحواشي. واتذكر أننا درسنا في الثانوية من المعهد العلمي شرح ابن عقيل، ثم في الجامعة شرح ابن هشام، وقد مرت علينا - نحن الطلبة - أبواب فيها تزيد ومبالغة في الخلاف بين فرق من النحاة ليس فيها غنى ولا مزيد معرفة، كآراء كثيرة للأخفش الصغير، وبعض نحاة الكوفة، والكسائي، والخلاف المحتدم بين المدرستين البصرية والكوفية في كثير من المسائل، ثم ما يورده الشارح في الهامش من تأييد وأمثلة وشواهد من الشعر: على أن الدرس لم يكن يحوي شيئاً من الجماليات للنص العربي واكتشاف صلة النحو ببناء الجملة أو البيت من الشعر بناءً جمالياً، بل كان يتعامل مع القاعدة والمثال تعامل الرياضي في مسائل القسمة والضرب.

ولو إن النحو جاء موجزاً مختصراً، مدروساً في صلة وثيقة بغيره من العلوم

حول تجديد مناهج التعليم الأبعاد الأخرى لقضية المنهج

بقلم د. معجب الزهراني



المقتبسة في معظم الأحوال من سياق الثقافة الغربية المعاصرة لا يمكن تطبيقها في سياقنا الاجتماعي والتاريخي والحضاري دون مراجعة وتعديل وتكييف وتبينة وإلا فإنها ستعمق القطيعة بيننا وبين موروثنا اللغوي، الثقافي الذي يمثل أحد مرتكزات الهوية الفردية والجماعية كما نعلم.

وهنا لعله من المفيد أن نشير إلى ندوتين نعتقد أنهما تشكلان بوادر طيبة في هذا السياق إذ تقدمان مثلاً عملياً لما يمكن القيام به وإنجازه لمعالجة الأمور قبل أن يستفحل ويستشري الخطر. الأولى تعقدتها، سنوياً ومنذ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط وقد صدر عنها سلسلة من الكتب التي تضم جملة البحوث والدراسات والمداخلات التي عالجت قضية المنهج من زوايا متعددة ومختلفة.

والثانية: هي ندوة «المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية التي ستعقد قريباً إن شاء الله، لقاءها الثالث بكلية الآداب بجامعة الملك سعود والتي نأمل أن يتولد عنها المزيد من البحوث والدراسات التي يمكن أن تساعدنا مستقبلاً على تعميق النظر في التصورات السائدة بصدد المناهج المتبعة حالياً في تدريس اللغة والآداب والتاريخ والاجتماع وعلوم الاتصال وسواء كانت تنزع بالتقليد أو إلى التجديد.

وختاماً أؤكد على أن ما دفعني إلى المشاركة في الجدل حول هذه القضية التي تحف بها المحاذير من كل الجهات هو إيماني العميق بأن قضية المنهج ذات طبيعة معرفية تربوية أساساً ولا يمكن لأحد أن يحكر الكلام فيها وحولها. كما أنه لا معنى في القول بأن نقد الوضعيات السائدة ينطلق بالضرورة من سوء المقاصد والنوايا أو أن الوضع كان وسيظل هكذا ومن لا ترضيه المقررات والمناهج الحالية فيجب عليه العودة من حيث أتى والله المستعان.

ألح على هذا الجانب لأن طرح مثل هذه القضية في المجالات والجرائد يمكن أن يساعد على نشر الوعي بوجود الأزمة على نطاق واسع إلا أن الموضوع يجب أن يبحث أولاً وبعد كل شيء في الجامعات ذاتها وبأسلوب علمي جاد وهادئ وبعيداً عن الإثارة وعن التدخلات الانفعالية غير المنضبطة التي قد تفسد الحوار وتعيدنا إلى صمتنا المعهود. وهنا نعتقد أنه من واجب أقسام اللغة العربية في مختلف جامعاتنا أن تتعاون وتنسق فيما بينها لعقد مثل هذه الندوات المتخصصة لتناقش الوضعيات الحالية للمناهج ولتنظر في إمكانية الاستفادة من علوم اللسان الحديثة التي يمكن أن تخدم اللسان العربي خصوصاً وأنها أصبحت من أكثر العلوم الإنسانية دقة وانضباطاً في مناهجها ومن أكثرها فعالية وإنجازاً. أما الجانب الثالث والأخير فيتعلق بضرورة أن نعي جيداً أن قضية المنهج في مختلف العلوم الإنسانية أصبحت اليوم تثير من الإشكاليات ما يعانیه الباحثون في الحقول المتفرعة من هذا المجال المعرفي العام وسواء كانوا في المملكة أو في مصر أو في المغرب. ذلك لأن المناهج التقليدية التي تهمل ملكات الفهم والنقد والاجتهاد وتعني بالذاكرة التي تحفظ وتلفظ وتكرر لم تعد مجدية في عصر تتراكم وتنوع وتتغير وتتحوّل فيه المعلومات بوتيرة متسارعة لا عهد لتاريخ العلم والمعرفة بها. كما أن المناهج الحديثة

الأساتذة الأفاضل ممن تناط بهم مسؤولية تدريس مقررات النحو والصرف والبلاغة. وإذا سلمنا بأن العلة لا يمكن أن تكون في الأستاذ أو في الطالب فحسب فإن تدريس «شرح ابن عقيل» و«شذور الذهب» و«شذا العرف في فن الصرف» و«ألفية ابن مالك» و«الإيضاح» قد تكون بين العوامل الأهم التي تقف وراء هذه الظاهرة السلبية التي يعاد انتاجها بمجرد ما يصبح طلاب اليوم مدرسين غداً في مراحل التعليم المتوسط والثانوي.

فهذه المؤلفات، كأغلب الكتب التراثية، لم تنجز أصلاً وفق منهاج تعليمي تربوي فعال ولا يمكن بالتالي أن تكون صالحة للتدريس في العصر الحاضر إلا إذا استمرت هيمنة الذهنية التي تخطط بين التعليم والحفظ. ولا يشفع لهذه الكتب كونها تحتوي على كم معلوماتي غزير وقيم إذ أن هذه المعلومات وغيرها يمكن أن توصل إلى طالب اليوم بلغة عصرية ووفق أساليب وطرائق تربوية جديدة تحقق الغرض المنشود من تدريسها وهو ما يتحدد بتقويم اللسان واليد لا بمجرد حفظ القواعد والشروح.

من جهة ثانية، وبناء على ما ورد أعلاه، أرى أن قضية بهذه الجدية والخطورة تستحق منا جميعاً أن نضعها في أولويات اهتماماتنا ولابد أن تعقد لبحثها ودرسها الندوات والحلقات الدراسية وأن يشارك فيها المتخصصون من الباحثين الأكفاء الذين تزرع بهم جامعاتنا والحمد.

■ الجدل الدائر على صفحات «اليمامة» حول قضية المنهج في مجالي العلوم الدينية واللغة العربية يثير فينا جميعاً شجوناً لا تكاد تنتهي إذ أنه يمس إحدى القضايا المركزية التي طال الصمت عنها إما جهلاً أو تجاهلاً أو لمجرد إثارة السلامة الوهمية.

ورغم أنني أتفق مع أغلب وجهات النظر التي بلورها د. عبدالله الحامد، ومعه الحسان، الهويل والمالكي، إلا أنني لا أود التوقف عند هذا الحد لأن القضية في حاجة إلى مزيد من الآراء والتصورات والاجتهادات التي يمكن أن تثير الجدل وتضبط مسارات الحوار وصولاً إلى الغايات التي لا اعتقد أن هناك مجالاً للاختلاف حولها. من هذا المنظور سألح من جهتي التركيز على جوانب أخرى للقضية أرى أن أخذها بعين الاعتبار يمكن أن يساهم في تجلية الأمر وإلقاء الضوء على الأبعاد الكامنة للقضية موضوع الجدل.

في المقام الأول أشير إلى أن ظاهرة تخلف وعدم فاعلية المنهج في مجال اللغة العربية حصراً وتحديداً لا تقتصر على جامعة الإمام محمد بن سعود أو الجامعات الإسلامية الأخرى وإن اتخذت في هذه الجامعات شكلاً أكثر بروزاً فنحن مثلاً في قسم اللغة العربية بجامعة الملك سعود نعاني من ضعف وريادة المحصول اللغوي الذي يخرج به طلابنا في القسم. هذا بشهادة جل أعضاء هيئة التدريس وأولهم



آفة التعليم حرب المتون

مبارك بن محمد آل رشود
مدير المعهد العلمي بالمز

الجامعات في الاستفادة من الوسائل الحديثة والتقنية المتطورة في التعليم.. وثمارها وانتاجها أكبر دليل على جودة التنظيم والتطور. وأذكر نموذجاً واحداً من أبنائها الذين درسوا في معاهدها وكلياتها إنه معالي مديرها الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي. كما أشير إلى بعض آثارها في المجتمع، فمن حيث العلم لم تترك الجامعة قضية في المعاملات المالية، والسياسة الشرعية، والقضايا الاجتماعية واللغة العربية، إلا أشبعتها بالبحث والتمحيص إضافة إلى البحوث الشرعية الأخرى.

ومن حيث القضايا الدولية. فعمل موقف الجامعة الشجاع أيام محنة المملكة وقت حرب الخليج وتبنيها مؤتمر الجهاد الذي فند وبدد مزاعم صدام بعد استنفاها للعلماء الإسلام وكل أساتذتها وطلابها إضافة إلى جولات معالي مديرها في العالم الإسلامي لاقتناعه بعدالة موقفنا من هذه الحرب المدمرة.

ومن حيث التطور والحضارة العمرانية فتلك المدينة الجامعية الشامخة أكبر شاهد واعظم مفخرة لملكتنا وحكومتنا وجامعاتنا في هذا العصر. وقد صوب صدام صواريخه إلى جامعة الإمام كما صوب نابليون مدافعه إلى الأزهر. وكما صوبت إليها الاقلام الظالمة لأنهما النيران اللذان يشع منهما نور الإسلام بحماس ومصادقية اما دعوى الدكتور أن البحث العلمي مجرد تحقيق فنقول للدكتور: إن التعميم في الحكم فيما

فكل يوم يتجدد اكتشاف كعلاج مرض السل أو رمد العيون، وهذا الاكتشاف يلغي حتماً كل العلاجات السابقة القليلة الجدوى. أما طلب التجديد الذي لا يمس الأساسيات فهو مطلوب بل واجب كتجديد الوسائل التعليمية. والتدرج في المادة من الأسهل إلى الأعلى وكثرة الاستدلال وضرب الأمثلة والتخصص في الجزئيات وهذا الأمر وغيره من وسائل التجديد سائر على قدم وساق في الجامعة.

والأزهر لا ينكر أحد فضله وآثاره فقد وقف شامخاً بعزة الإسلام أمام التحديات، والحملات المغرضة، وأمد العالم الإسلامي بفطاحل العلماء، وأحيا التراث الإسلامي، وغزا كل العالم بمؤلفاته الإسلامية في الوقت الذي يسعى أعداء الإسلام لإطفاء نوره الذي يهر أبصارهم. ولا تغيب عنا حملة نابليون وجنوده الفرنسيين المستعمرين عندما أسند نابليون الأمر إلى الجنرال (بون) أن يضرب الجامع الأزهر بالدافع.

أما جامعة الإمام فقد غرس نواتها الأولى جلالة الملك عبد العزيز وسماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ حفيد الإمام محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب، وقد غرست نواتها بنية صالحة فمداد الأقلام الطائشة لن ينال منها، وآثارها ملأت سمع وبصر العالم الإسلامي فهي شمس مشرقة لا يحجبها، مثل هذه الادعاءات خاصة والجامعة قد خدمت العلم والفكر والثقافة، وسبقت ما قبلها من

موريتانيا اليوم، فالطالب الموريتاني بالمرحلة الثانوية يفحم استاذاً جامعياً اليوم والسر في ذلك حفظ طلابهم لأصول العلوم [المتون].

٣ - إنني عملت في التعليم ٢٨ سنة ووجدت أن الطلاب المتفوقين دراسياً والذين صار لهم شأن ومكانة في المجتمع هم الطلاب الذين يهتمون بالحفظ وما يتضمنه الحفظ. ولا أقصد بالحفظ الحفظ المجرد عن الفهم، ولا أعتقد أن عقلاً يدعي ذلك. ومن يدعيه فهو أحمق أو جاهل.

والمتن لكل علم كجذع الشجرة الذي يحمل أغصاناً وأزهاراً وثماراً. فلو أخذ المؤلف يتكلم مثلاً عن شجرة الأترجة لملا صفحة كاملة ليستطيع تفهيم الطالب حقيقة هذه الشجرة، ولكن هذا ليس من واجب المؤلف وإنما هو من واجب الأستاذ وإلا لما أصبحنا في حاجة إلى أستاذ لتحليل هذا الكتاب. ولو أن الدكتور وقفنا الله وإياه من المنصفين لما تكلم عن زاد المستقنع إلا بما لاحظته فيه من بعض العبارات، أما الحكم على هذا الكتاب الصغير في حجمه الكبير في علمه فهو حكم من يجهل قيمة هذا الكتاب، أما قول الدكتور الحامد إن التعليم الإسلامي في كثير من الجامعات الإسلامية بحاجة إلى تجديد، وجعل الأزهر، وجامعة الإمام نموذجين لذلك فالأزهر وجامعة الإمام تدور علومهما على مرتكزين: الكتاب والسنة. وهذان المرتكزان جاءا جديدين وسبقيان جديدين ما تعاقب الليل والنهار بخلاف الجامعات التي تدرس الطب مثلاً

■ الحمد لله القائل [ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى إليك وحيه وقل رب زدني علماً] والصلاة والسلام على معلم المدرسة الإسلامية الأولى نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد:

لقد تصفحت العدد ١٢٠٤ من مجلة اليمامة الصادرة يوم الأربعاء ٤ ذو القعدة ١٤١٢هـ فوقع نظري على عنوان خطير وهو [آفة العلم هذه المتون] بقلم الدكتور عبدالله الحامد، ثم قرأت ما تحست هذا العنوان كلمة كلمة، فاصببت بذهول وحيرة، وعلمت سر ضعف التعليم في هذه البلاد وغيرها من البلدان الإسلامية، وأنه بسبب هذه الأفكار الجانحة التي تحارب حفظ المتون. وهل العلم إلا حفظ المتون [فاحفظ فكل حافظ إمام] ولعل الدكتور عبدالله لا يعترف بمضمون شطر هذا البيت ولكن هناك حقائق لعله لا ينكرها وإن أنكرها فلن يقبل منه ذلك الانكار ومنها:

١ - أنه لا مقارنة بين مستويات طلابنا اليوم وطلابنا قبل عشرين عاماً، فالفارق كبير وكبير جداً فطالب الثانوية في ذلك الوقت يعادل بمعلوماته خريج الجامعة اليوم. يا ترى ما هو السر؟ أن طالب الأمس يعتني بالمتون ويدخلها في حاسب رأسه ويظهرها وقت حاجته، أما طالب اليوم فتشبع بأفكار صدرت إلينا فاكثفي بتسجيل معلوماته داخل كراسه ولم يتعظ بقصة الغزالي وأمثاله.

٢ - علينا أن نقارن بين طلابنا وطلاب

وتبادل الخبرات من خلال المجالس والاجتماعات بين الجامعات، وهذا أمر لا يخفى على أبسط الناس فكيف يخفى على مثل الدكتور الحامد، فجامعة الإمام بل والدولة وكل الشعب يفخرون بخريجي جامعة

الملك سعود الذين نجحوا في رسالتهم في عالم الطب والزراعة والهندسة، كما نفخر جميعا بجامعة الملك فهد التي نجحت في رسالتها في علم البترول والمعادن وغيرها من تخصصاتها. وهكذا بقية الجامعات

كما ان الجميع يشيدون بدور جامعة الإمام ورسالتها. ولا مأخذ على الجامعة ولا على أحد منسوبيها إذا قال للحق حقاً وللباطل باطلاً، ونسمع في كل محفل وكل مناسبة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله يوصي

بالعقيدة الإسلامية والتمسك بها، وجمالة الملك فيصل رحمه الله قال: إن كان الرجعيون هم المتمسكون بعقيدتهم ودينهم فنحن رجعيون. فالتمسك بأصول الدين، من دولتنا وجامعتنا مفخرة لكل سعودي وكل مسلم.

وكلمة أخيرة أقولها لقد شطب الدكتور الحامد كل ما قاله عن الزاد عندما قال إنه يمكن أن يصير إلى الرأي التوفيق الذي طرحه الدكتور أبو أحمد حسن الهويميل وهو أننا لا نستغني بالزاد ولا نستغني عنه. وهذا الرأي هو الذي سلكته

الجامعة بالفعل فالمقرر هو الإرشاد في توضيح مسائل الزاد تأليف الشيخ صالح بن إبراهيم البليهي والشيخ صالح الفوزان، وليس متن الزاد، ونقف عند هذا الحكم المنصف ولم ندخل في الحوار بسبب الحديث عن الزاد لأن هذا جزء يسير مما ذكره الدكتور، ولكنني دخلت في الحوار لأن الدكتور الحامد يقول: [يا أهل التربية قولوا كلمتكم أرجو أن يشارك أهل التربية في النقاش في الموضوع] ولأن الموضوع موضوع خطر فيه تجن على فضل جامعاتنا الإسلامية، وما أنا بأحد مسؤولي الجامعة ولكنها كلمة حق لا ينبغي السكوت عنها، فيشعر الآخرون بأن ما قيل حق، والله حسبنا ونعم الوكيل.

أما لو كانت الملاحظة على كتاب معين أو منهج معين أو شخص معين لكنت الملاحظة مقبولة.

أما قول الدكتور: [وهذه الجامعة ليست جامعة زاد المستقنع ولا الفية ابن مالك] إن هذه العبارة دلالة صريحة على أن الدكتور الحامد لا يعرف عن الجامعة ومعاهدها وأقسامها وشعبها إلا بنسبة قطرة مطر من سيل جار. فعلى الدكتور ومن جواره في أفكاره أن يلتزم بأمانة الكلمة وأمانة الحرف، وأن لا يضع على وجه صحافتنا العزيرة إلا حقائق لا مجرد أفكار ورغبات. وعلى الدكتور أن يعيد النظر ويطلع على المقررات وعلى أوضاع الجامعة ليعرفها على حقيقتها، وأن جوها جو استشاري يصدر التوصيات والقرارات من واقع مجالس عديدة. ففي كل كلية عدة أقسام وكل قسم له مجلس يتألف من بعض أساتذته برئاسة رئيس القسم. وأعلى من هذا مجلس الكلية الذي يتألف من رؤساء ومجالس الكلية وعميدها، وأعلى من هذا مجلس الجامعة الذي يتألف من معالي مدير الجامعة وكلائها والأمين العام ومن وكلاء بعض الوزارات ومن عمداء الكليات وعضو من هيئة التدريس من كل كلية، وأعلى من هذا المجلس الأعلى للجامعة. وهو السلطة المهيمنة على كافة الشؤون العلمية والمالية والإدارية للجامعة ويتولى تصريف أمورها.

ويتألف من معالي مدير الجامعة وبعض الوزراء وخمسة من مديري الجامعات أو أساتذتها أو من رجال الفكر في البلاد، فابن هذا الجو القائم على الشورى من الجو الذي وصفه الدكتور الحامد بأنه جو لا يسمح بالحوار والنقاش. فهل ما ذكرته من مجالس الجامعة كاف لتجفيف حبر هذا القلم الذي يجري بدون حساب، والجامعة لا تفترض أنها وحدها على صواب وأن الآخرين على خطأ وأنهم يحشرون في واد الإجرام والفساد والمعصية، سبحانه الله ما أقسى هذه الألفاظ. ومن يقول ذلك ففي المملكة سبع جامعات تشرف عليها وزارة التعليم العالي، فبإمكان الدكتور التعرف على التعاون والتفاهم،



د. عبدالله الحامد

والمناهج والكتب المدرسية تتجدد بين وقت وآخر وقد عدلت جميع مناهج المرحلة المتوسطة وأكثر المقررات طبعت عام ١٤١٠ هـ كما تم تعديل بعض مناهج وكتب المرحلة الثانوية والعمل جار في البقية. وبإمكان الدكتور زيارة التطوير التربوي لمعرفة صحة ما أقول.

أما قول الدكتور إن الخريجين أخذوا يضعفون ويمكن أن نجد الإجابة عند المدرسين في وزارة المعارف، فأقول ضعف التعليم العام أمر لا يختلف فيه اثنان ولعل السبب الوحيد هو صرف الطلاب عن حفظ المتون. أما مدرسو وزارة المعارف فهم من جميع الجامعات في المملكة فلماذا خصت جامعة الإمام وحدها بذلك وكل الذين تخرجوا منها درسوا التربية. وعلم النفس وغيرها من العلوم المسلكية. وفي الجامعة خبراء ومستشارون متخصصون في التربية والمناهج.

ينطبق عليه وما لا ينطبق عليه تعميم بعيد عن العدالة والإنصاف. ولا يتسع المجال لذكر البحوث والمؤلفات الفريدة في مادتها ولعلك تطلع على رسائل الماجستير والدكتوراه لطلاب الجامعة ولعلك لا تجهل ذلك.

أما قول الدكتور (لقد انشأت الدولة في كل مرفق تعليمي قسماً للتطوير التربوي فماذا صنع مثل هذا القسم في جامعات لازالت بعض كلياتها كما كانت منذ ربع قرن) أقول للدكتور الحامد، الحكم على الشيء بناء عن تصوره فهل زرت الجامعة، واطلعت على مناهجها، وهل زرت التطوير التربوي: لكي تحكم بعد علم ولكي لا تصدر حكماً غير حكيم. إن استعراض مناهج كليات الجامعة يطول ولعلني اكتفي بالإشارة إلى منهج قسم الاقتصاد المستوى الثاني الفصل الأول من كلية الشريعة بالرياض وهي مواد شرعية ذات علاقة بالاقتصاد الإسلامي، القرآن الكريم، التفسير وعلوم القرآن مواد تخصصية: الحكم الشرعي أقسامه، القواعد الفقهية، الاقتصاد الدولي، الاقتصاد الاجتماعي، الاقتصاد الصناعي، والزراعي مواد مساعدة: مبادئ إدارة الأعمال. اللغة العربية، اللغة الإنجليزية ولعل الدكتور يعرف من خلال ذلك أن في الجامعة رجالاً يعملون. ويجددون ويسايرون الحياة والمجتمع فيما لا يتعارض مع أساسيات ديننا.

أما التطور التربوي في المعاهد العلمية فقد جنى قلم الدكتور عليه ففي التطوير رجال يعملون بصمت

أفة التعليم هذه المتون :

يا أهل التربية قولوا كلمتكم

الجزء الثاني والآخر

بقلم: د. عبدالله الحامد

● قولها مرة أخرى: إن التعليم الإسلامي في كثير من الجامعات الإسلامية بحاجة إلى تجديد وقد ذكرت منها الأثر وجامعة الإمام. نودون. وهذا لا يعني حصر الملاحظات عليها، ولكنني أتحدث عن ما خبرت طالباً أو مدرساً، من ميل إلى الركود في التعليم والإدارة. إننا ندعو إلى ترسيخ نظام الجامعة روحاً وقيماً، حيث يصبح البحث العلمي عملاً صامداً مؤزباً، وأكثر ارتباطاً بالمجتمع والحياة المعاصرة، لا مجرد تحقيق لخطوط قديم، وحيث يشجع الانفتاح وسعة الأفق، ويضع

حول قضية: آفة التعليم هذه المتون :

أيها الأوصياء على التعليم تعالوا إلى كلمة سواء

بقلم: د. فالح العجمي

أد عبدالله الحامد يرد على د صالح الفوزان،
آفة التعليم هذه المتون
أعقاب الشيخ الفوزان لرفضه الحوار وهي، لأنني لست

الجزء الأول

الربيع معلول
لضرب الرأي الآخر
كل فترة غير معلومة بغيرها
واضوحها بأحد أربعة معلول
1 - التنشيط في العلم، برسي فكتها
بجهد أو عدم الاختصاص
ب - التنشيط في السلوك والدين
برسي الفهم على الفهم، لتجوده من
مؤلفات الفهم والفهم
ت - تسجيلها عن طريق تسجيل
الناس إذا هؤلاء الشيء لم يتسلطوا
عن مدى صوابه إلا نغرا ولنحن
الفكرة غير المعلومة، تبدأ غريبة.
يرفضها الناس أول مرة ثم
يتسلطون من مدى معلومتها، إن
يضع الألفاظ تبدأ غريبة، ولكنها
بالإصباح والتبصير تصبح معلومة
وإن قد بدأت غريبة تفسر، كما لو
الشيء
والرأي عقلي معلوم (سواء) جوانبه
والفهم لا ينبغي إلا بإصباح

عنا أو نشرنا في صفحات الثقافة حولاً مع الأستاذ الدكتور عبدالله
الحامد فإن ردد فعل كبيرة من أساتذة متخصصين كفضيلة الشيخ
الدكتور صالح الفوزان والأستاذ حسن لرحان المكي، والدكتور حسن بن
لهب الهادي، ومن مثقفين وقراء كثيرين، وصمت الدكتور الحامد
منظراً من العاصفة، ثم بعد ذلك بدأ يرد مطول، وقف فيه عند نقاط جديدة
بالتامل والبرق والفتنة، سواء في مناهج التعليم الديني واللغوي
علمة، أم في بعض فترات تلك المناهج، واجتهد الأستاذ القبط في إضاح
على ردد بعض القراء والمثقفين من مقالاته مما لا يخفى

تضم عدا الفقه والتوحيد والتفسير
والحديث أيضاً علم الكلام وهو علم
عقلي بلا شك، وعلوم الوسائل التي
كانت تضم النحو والصرف
والعروض والقافية والبلاغة
والمنطق؛ والأخيران لا يعتمدان على
الحفظ بأي حال من الأحوال، ولا
يخفى على أحد ما في المنطق من
الطرح الفلسفي الذي يتطلب قدراً
كبيراً من التفكير وفهم الخلفيات
وربط المقدمات بالنتائج.
وفي مناهج الأزهر ذاته نرى
مراحل مختلفة تشكل مواكبة للتطور
الاجتماعي يمكن تقسيمها إلى ثلاث
مراحل: الأولى مرحلة القرن التاسع
الهجري التي نقل لنا عنها المقيزي
بان الوعظ وحلقات الذكر الصوفي
هي الغالبة عليها وإن أصوات
الاستحسان ونداءات الله مع ارتياح
كبير ما لا يوجد في أي مكان آخر هو
ما يدعو إلى الانضمام إليها. المرحلة

روى المملي حديثاً فيه كلام غريب
فسره أو معنى غامض بينه وأظهره.
كما يؤيد تعدد المصادر في قوله: «ولا
يروى عن شيخ واحد بل يروى عن
جماعة من شيوخه ولو روى كل
إسناد عن شيخ آخر كان أحسن».
ذلك المنهج كان في القرن السادس
الهجري.
وإذا نظرنا إلى تطور المناهج
التربوية في المنطقة - وفي مصر
بالذات - حيث بقي التعليم مستمراً
في مدارس، وجدنا تطوراً في أسلوب
الرواية والحفظ الذي كان متبعاً في
مسجد عمرو بالقسطاط أو مسجد
ابن طولون بالقطنع إلى أسلوب أكثر
تطوراً في الأزهر منذ مشيخة ابن
كلسي: حيث تطور من مدرسة العمود
والرواق إلى المواد والتخصص مع ما
كان يقوم به من دور سياسي
 واجتماعي معروف. وكانت تلك
المواد مقسمة إلى علوم المقاصد التي

دون أن يدركوا أن التراث نفسه
يحمل تاريخ حق من التجديد
المتواصل، الذي لم يقف إلا عندما
سادت فترات جمود رافقت التخلف
الحضاري في الفترة العثمانية التي
انقطع فيها عن العلم، فانقطع
العلم عن الحياة المتجددة وسادت
الحالة التي فصل لنا الدكتور
الحامد شرحها، وهي محاولة تحليل
لقضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتكويننا
الثقافي، لا في الفقه واللغة فقط بل في
شؤون الحياة الفكرية والمعاشية
التي تنموان في ظل انعكاسات
مناهج التربية الفقهية واللغوية.
وإني لعلى ثقة من أن أمة تريد
النهوض ويوجد في مؤسساتها
التعليمية من أمثال الدكتور الحامد
والأستاذ حسن المكي لقادرة على
القيام بأعباء ذلك الحمل. وما تربية
النشء على التفكير وتعليمهم قواعد
لغتهم تعليماً عقلياً بالشيء القليل في
سبيل النهوض من السبات الذي
تغط فيه ويعترف بذلك الجميع. ولن
استرسل في الحديث عن ارتباط اللغة
بالتفكير، لأن الموضوع يبعد عن ذلك
الأمر النظري البحث.
ويبدو أن البعض يتجاهل
أساليب التعليم الموجودة في تراثنا
العربي وينسب ما يسمع منها إلى
المناهج الغربية: يكفي التربويين
العرب أن يقبلوا بعض ما أتى به
التربويون القدامى مثل السمعاتي،
ليجدوا أنه ضد أسلوب الحفظ الذي
يعتقد مؤيدو المنهج القديم أنه
التراثي الوحيد، انظروا إليه في كتاب
الإمامي يقول: «ولا يحدث إلا من كتابه
فإن الحفظ خوان» وكذلك: «وإذا

السيد المسؤول عن زاوية الثقافة
في مجلة الإمامة.. تحية طيبة وبعد:
يهمني في القضية التي افتتح
الحوار فيها الدكتور عبدالله الحامد
قبل فترة طويلة نسبياً، وعاود طرحها
في ملف الثقافة بمجلة الإمامة في
عددها ١٢٠٣، نصفها المختص
باللغة، ولأن عنوانها «آفة التعليم
هذه المتون» فقد لامست مني
الشغاف، لأنني أشفق على معلمي
العربية وأساتذتها في الجامعات من
إيمانهم بأن تلك المتون وحفظها
ما زال مفيداً في تعلم اللغة أو الحفاظ
على حياتها.
أخجلني النداء الذي وجهه
الدكتور الحامد في نهاية مقالته إلى
الراغبين في التجديد الذي رافقه
اتهامه لهم بالجبن وإيثار السلامة
والتفكير بصوت خافت أو النشء
باسماء مستعارة إلى غير ذلك من
طرق الهروب من مواجهة الواقع، أو
لنقلها صريحة من طرق الهروب من
التهمة والتصنيف.. وهما أنجع
وسيلتين يستخدمهما من نصبوا
أنفسهم مدافعين عن التراث.
وقد تحدثت مع من اعتقد بأنهم
أكثر الناس التصاقاً بالتراث، وحباً
له، ودفاعاً عنه، فلم أجد عندهم تلك
الحساسية التي نعتقدها وهماً -
نحن الراغبين في تجديد الوسائل لا
الجوهر - من خلال ما نسمع من
طققة بعض المرجفين الذين
يحسبون أنفسهم دعاة أوصياء
على القضية التعليمية، وهم
يعيشون عملاً وحساً خارج مومنها
ويكادون في جل ثقافتهم عنها يكتفون
بما يكتب لهم عنها وعن مناهجها،